الأمم المتحدة
E/2025/L.16–E/HLPF/2025/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
17 July 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 5 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

14–18 و 21–23 تموز/يوليه 2025

البند 3 من جدول الأعمال

اعتماد الإعلان الوزاري

مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس، المقدم من رئيس المجلس، بوب راي (كندا)

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025 المعقود تحت رعاية المجلس في موضوع "النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب".

أولا – الاتجاهات الراهنة والتحديات الماثلة وآثارها على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

1 – نحن، الوزراء والممثلين السامين، اجتمعنا في نيويورك في الفترة من 14 إلى 24 تموز/يوليه 2025 في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025 والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025، واعتمدنا هذا الإعلان الوزاري.

220725 210725 25-11473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

2 - إننا نؤكد من جديد وبقوة التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها تنفيذا فعالا، وبالتمسك بجميع المبادئ المكرسة فيها. ولا تزال خطة عام 2030 تشكل خريطة الطريق الشاملة التي نسير على هديها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتعددة التي تواجهنا. وسنعمل على وجه الاستعجال من أجل تحقيق الرؤية المبلورة فيها باعتبارها خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقق الرخاء والسلام والشراكة ولا يستثنى منها أحد. وسنسعى إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

3 - ونؤكد من جديد كذلك أن خطة عام 2030 عالمية بطبيعتها وأن أهدافها وغاياتها شاملة وبعيدة المدى وغير قابلة للتجزئة ومترابطة تتمحور حول الإنسان وتجسد التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متكاملة. وهي تتوخى التوصل إلى إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة.

4 - ونؤكد من جديد أيضا أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الزمن الحاضر وهو أحد أهم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

5 - ونشدد على الطابع الملح والمترابط للتحديات والأزمات المطروحة نتيجة تزايد عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والعنصرية والفقر المستمر والجوع وسوء التغذية والبطالة، وعدم اليقين الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، واتساع الفجوات الرقمية وأوجه التفاوت التكنولوجي، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وهذه الأزمات والتحديات، التي تتفاقم بسبب الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 والاضطرابات الراهنة في سلاسل الإمداد العالمية، تؤكد الحاجة إلى استجابة عالمية منسقة وشاملة، تتوخى على الخصوص دعم البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقرا وضعفا.

6 - ونسلم بأن التقدم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد حاد بشكل خطير عن مساره الصحيح. مع العلم أن الوقت المتبقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة آخذ في النفاد. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي في التصدي للتحديات العالمية المتعددة والمترابطة التي طرأت في الآونة الأخيرة، ما انفكت الهوة الفاصلة بين تطلعاتنا في مجال التنمية المستدامة وبين التمويل اللازم لتحقيقها تتسع، وبخاصة في البلدان النامية حيث تقدر بنحو 4 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

7 - وإذ نحيي الذكرى السنوية الثمانين لميثاق الأمم المتحدة، نؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا يمكن إحلال السلام بدون تنمية مستدامة. ويساورنا بالغ القلق، في هذا الصدد، من استفحال النزاعات واستمرارها في العالم، مع ما لذلك من تأثير في السلام والأمن العالميين، وفي إعمال حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وندعو إلى الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وندين أي انتهاك لتلك المبادئ ولهذا القانون.

8 - وإننا نلتزم بتعزيز سلام المجتمعات وازدهارها واحتضانها الجميع وتعزيز أمان المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبإنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

كافة. وستشكل الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتكافؤ فرص الاستفادة من نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءا لا يتجزأ من جهودنا. ونؤكد أهمية الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية باعتبارهما من عناصر التمكين الرئيسية للتنمية المستدامة.

9 - ونؤكد أنه يجب اتخاذ إجراءات دولية ملائمة من أجل سد الفجوات الرقمية وتدارك أوجه التفاوت التكنولوجي، باتباع نهج يركز على الإنسان ويتسم بالمسؤولية والخضوع للمساءلة والشفافية إزاء دورة حياة التكنولوجيات الرقمية والناشئة. ونحن ملتزمون بربط من لم يتم بعد ربطهم بالإنترنت، وعددهم 2,6 بليون نسمة، وبتحسين جودة الاتصال بالإنترنت ويسر تكلفته.

10 - ونكرر التأكيد على أن الدول تُحث بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

ثانيا - الإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

11 - إننا نجدد التزامنا بالتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، مؤكدين الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وعاجلة وعادلة مفضية إلى التحول خلال السنوات الخمس المتبقية. ونجدد التأكيد أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن الدولي على الصعد كافة هي أفضل الوسائل للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها. ونبرز ضرورة الاستفادة من الزخم السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي تحت مسمى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

12 - ونؤكد ضرورة تنفيذ الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023[(2)]، والالتزامات ذات الصلة الواردة في ميثاق المستقبل[(3)] ومرفقيه، والتعاهد الرقمي العالمي[(4)]،

(2) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 1/79.

(4) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإعلان الأجيال المقبلة[5]. ونحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2025[6] وبتقريري التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعامي 2019 و 2023.

13 - ونؤكد من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[7]، ومن جملتها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان.

14 - ونسلم بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وتقر خطة عام 2030 بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتعالج خطة عام 2030 العوامل المفضية إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا.

15 - ونؤكد من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

16 - ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى التأخر الراهن في إحراز التقدم في تنفيذ ثلثي هذه الأهداف.

17 - ونسلّم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

18 - ونؤكد من جديد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031[8]، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[9]، وبرنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034[10]، وكذلك الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة تنفيذها العشرية الثانية وبرنامج الشراكة

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) A/80/81-E/2025/62.

(7) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(8) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

(9) قرار الجمعية العامة 317/78، المرفق.

(10) قرار الجمعية العامة 233/79، المرفق.

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[11]، وكل ذلك يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذها الكامل والفعال، فضلا عن رصدها ومتابعتها واستعراضها.

19 - ونحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع تفاصيل خطة الاستجابة المحددة المشتركة بين الوكالات والشاملة على نطاق المنظومة لأجل البلدان المتوسطة الدخل، مع الإحاطة علما بعملية المسح التي أجراها الأمين العام وتوصياته الرامية إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل.

20 - ونلتزم بمعالجة الفجوات المستمرة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى توسيع نطاق التمويل العام الدولي وتحسين فرص الحصول على التمويل الميسر، ونلتزم بتزويد البلدان النامية بتمويل أيسر وأضمن وأدوم وأوفى.

21 - ونلتزم بسد الفجوات الرقمية والعلمية والتكنولوجية والابتكارية وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة، وبناء القدرات اللازمة التي تكفل استدامة عمليات التحول. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى تسريع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وفق شروط مواتية، بما في ذلك الشروط الميسرة والتفضيلية على النحو المتفق عليه. وسنتخذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات. ونسعى إلى زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات في جميع المناطق للمساهمة في هذه البحوث والاستفادة منها. وسنسعى إلى جنى فوائد الذكاء الاصطناعي ومواجهة تحدياته على نحو أفضل. ونتعهد باستخدام العلم والأدلة العلمية بقدر أكبر في رسم السياسات.

22 - ونؤكد من جديد أيضا أن تغير المناخ هو أحد أضخم التحديات الماثلة في عصرنا. ونعرب عن جزعنا الشديد من استمرار تصاعد انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ولا نزال نشعر ببالغ القلق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ونشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية عاجلة وملحة.

23 - ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[12]، ونشير إلى استعراض إطار سنداي لمنتصف المدة، ونلاحظ في الوقت نفسه تزايد تواتر وشدة الكوارث المتصلة بالمناخ. وندرك أن تنفيذه الفعال سيتطلب تعزيز التعاون الدولي حتى يتسنى للبلدان النامية تعزيز إدارتها لمخاطر الكوارث والحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على الصمود، بسبل منها بناء القدرات والموارد التقنية والمالية والبيانات والشراكات. وسنشجع اتباع نهج في التنمية المستدامة قائم على الوعي بمخاطر الكوارث على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وإرساء آليات محلية ووطنية وإقليمية فعالة للإنذار

(11) A/57/304، المرفق.

(12) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

المبكر بالأخطار المتعددة، وسنعجل بإحراز التقدم في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات.

24 - وسوف نتصدى لمسألة ندرة المياه وسنشدد على الانتقال من مرحلة أزمة المياه العالمية إلى مرحلة تشكل فيها المياه موردا مستداما في العالم ونحفز هذا الانتقال، بما يكفل توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة لصالح الجميع.

25 - وسنقوم بالتعجيل بالإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بسبل منها الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية على مدار السنة، وتعزيز الزراعة والمنظومات الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود، فضلا عن النظم الغذائية المأمونة والمغذية والصحية. ونجدد تأكيد حق كل فرد في الحصول على المقدار الكافي من الطعام المغذي، إعمالا للحق الأساسي الواجب لكل فرد أن يكون في مأمن من الجوع وسائر أشكال سوء التغذية. وفي هذا السياق، نلتزم أيضا بدعم البلدان النامية في التصدي لتقلبات أسعار الأغذية الشديدة.

26 - ونؤكد أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية وحفظها وإصلاحها، وكذلك ضمان استخدامها المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. ونؤكد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي[13] وبروتوكوليها، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي[14]، بما في ذلك مهمته المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030 ووضع المجتمع العالمي في مسار يفضي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي. ونسلم أيضا بدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[15] في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

27 - ونعترف بدور المهاجرين الإيجابي وبإسهامهم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك بإثراء المجتمعات بالقدرات البشرية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ونجدد التزامنا بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية.

28 - ونلتزم بتعزيز ما هو مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة من شراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وإشراك جميع الأطراف المعنية التي منها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب، مع الاعتراف بأهمية المساهمة التي يمكنها أن تقدمها في إنجاز خطة عام 2030 ومراعاة الخصوصيات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونجدد أيضا تأكيد أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان.

(13) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(14) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

29 - ونجدد أيضا التأكيد بأن خطة عام 2030 تبقى هي العهد الذي قطعناه أمام أطفال وشباب اليوم كي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية، بوصفهم عوامل تغيير حاسمة وحاملي لواء خطة عام 2030 لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

30 - نعيد تأكيد حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية.

31 - ونسلم بالترابط بين الفقر وغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة وبإعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية، دون الوقوع في ضائقة مالية، ولا سيما أن الاعتلال الصحي يمكن أن يكون سببا في الفقر ونتيجة له في آن معا.

32 - ونقر بأهمية الصحة الجيدة للمجتمعات عموما والمجتمعات المحلية والاقتصادات القادرة على الصمود. ونلتزم بتعزيز النظم الصحية والاستثمار في الرعاية الصحية الأولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وبالتصدي للثغرات التي تتخلل الوقاية من الجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والتأهب لها ومواجهتها.

33 - ونسلم بأهمية المياه المأمونة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك لإدارة الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وخدمات إدارة النفايات والكهرباء في مرافق الرعاية الصحية لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وسلامة المرضى والعاملين الصحيين على حد سواء.

34 - ونلاحظ اعتماد جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والسبعين اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح[16]. وسنعمل على تعزيز الوقاية من الأمراض والجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والتأهب والتصدي لها، وسنسعى إلى تطبيق اللوائح الصحية الدولية (2025)[17] من أجل تعزيز أوجه الاستجابة والتنسيق بشكل مبكر وملائم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

35 - ونهيب بالبلدان أن تقوم بإنشاء وتقوية وتعزيز نظم صحية، بما في ذلك نظم للرعاية الصحية الأولية، تكون قوية وقادرة على الصمود ومتجاوبة ومتكاملة وجيدة الأداء والإدارة وخاضعة للمساءلة ونابعة من المجتمع ومتمحورة حول الناس وقادرة على تقديم خدمات عالية الجودة، تدعمها قوى عاملة صحية مؤهلة وبنية تحتية صحية ملائمة ووظائف وقدرات أساسية في مجال الصحة العامة، وأطر تشريعية وتنظيمية داعمة، إلى جانب تمويل كافٍ ومستدام، ونهيب بالجهات المانحة الجديدة والحالية وبغيرها من الأطراف المعنية أن تدعم البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ هذه التدابير، وتسلم بقيمة اتباع نهج الصحة الواحدة بشكل متكامل يشجع التآزر بين صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة النبات، فضلا عن القطاع البيئي وغيره من القطاعات ذات الصلة.

36 - وندرك بأن تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب إبداء التضامن على الصعيد العالمي وبذل جهود جماعية. ونلتزم في هذا الصدد بتعزيز التعاون الدولي في قطاع الصحة وبتكثيف

(16) قرار جمعية الصحة العالمية 78-1، المرفق.

(17) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك تحسين فرص حصول الجميع بشكل عادل على الخدمات الصحية الأساسية الجيدة واللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة. ونحث البلدان على تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتمويل المستدام للصحة والاستثمار في ذلك بالقدر الكافي من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات وتعزيزها في البلدان النامية، بطرق منها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المالي والتقني ودعم برامج البحث والتطوير والابتكار. ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من الأمراض المعدية.

37 - ونسلم بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، بما في ذلك اضطلاعها بدورها ووظيفتها في مجال السياسة الصحية وفقا لولاياتها.

38 - ونلتزم بالتعجيل باتخاذ الإجراءات من أجل التصدي لمشكلة النقص العالمي في العاملين الصحيين وبتشجيع وضع خطط للقوى العاملة الصحية تحدد تكاليفها على الصعيد الوطني وفقا للاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة 2030، من خلال الاستثمار في التعليم والعمالة والاستبقاء، وتعزيز القدرات المؤسسية المتعلقة بإدارة القوى العاملة الصحية وقيادتها وبياناتها وتخطيطها، والتصدي لأسباب هجرة العاملين الصحيين ومغادرتهم صفوف القوى العاملة الصحية، ودعم جميع العاملين الصحيين وحمايتهم من جميع أشكال التمييز والتحرش والعنف والاعتداءات، وتشجيع بيئة وظروف عمل لائقة توفر لهم الأمان في جميع الأوقات، فضلا عن ضمان صحتهم البدنية والنفسية.

39 - وندعم مبادرات الشراكة والمشاركة الاجتماعية الرامية إلى النهوض بالصحة والرفاه لأجل الجميع، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، بما في ذلك خدمات الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة.

40 - ونسلم بتنوع وقيمة الثقافات والمعارف التقليدية، بما في ذلك الطب التقليدي القائم على الأدلة، في تعزيز النظم الصحية، وبالدور الذي يمكن أن يؤديه المركز العالمي للطب التقليدي التابع لمنظمة الصحة العالمية في تحقيق المساهمة المثلى للطب التقليدي في الصحة العالمية والتنمية المستدامة.

41 - ونسلم بعواقب الآثار الضارة بالصحة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى، فضلا عن المحددات البيئية الأخرى للصحة، مثل الهواء النظيف ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والغذاء المأمون والكافي والمغذي والمأوى الآمن، ونشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى التركيز على الصحة في جهود التكيف مع تغير المناخ، مؤكدين أن النظم الصحية القادرة على الصمود والمتمحورة حول الناس ضرورية لحماية صحة الناس كافة، لا سيما الضعفاء أو من يواجهون أوضاعا هشة، خاصة أولئك الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

42 - ونظل ملتزمين بتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات من أجل الحد بشكل كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطيرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة، وتقليل آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد.

43 - ونلتزم بضمان أنماط عيش صحية لكافة الناس بجميع أعمارهم وبالنهوض برفاههم، وباتخاذ تدابير جماعية على صعيد قطاعات متعددة للحد بدرجة كبيرة من حالات الوفاة والاعتلال النُفاسية وفي الفترة المحيطة بالولادة وفي صفوف المواليد والرضع والأطفال ولزيادة فرص حصول المواليد والرضع والأطفال

وجميع النساء قبل الحمل والولادة وأثناءهما وبعدهما على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، بسبل تشمل تقديم الرعاية لمرحلة ما قبل الولادة وبعدها وتوفير أعداد كافية من القابلات الماهرات وتجهيز مرافق الولادة باللوازم الملائمة، وتحسين الاستراتيجيات المعتمدة لفائدة السكان المتقدمين في السن وفقا لعقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030).

44 - ونسلم بأن حوالي 2,8 بليون من سكان العالم لا تتاح لهم التغذية الصحية وأن الأنماط الغذائية غير الصحية تؤدي إلى سوء التغذية والآثار الصحية السلبية، بما في ذلك زيادة خطر الإعاقة أو الوفاة لأسباب منها الأمراض غير المعدية. وتسهم التكاليف البشرية والاقتصادية للأمراض غير المعدية وأمراض الصحة النفسية في الفقر وأشكال الإجحاف وتهدد صحة الناس وإنتاجية العمل والتنمية في البلدان. وسوف ننفذ استراتيجيات شاملة للوقاية من الأمراض غير المعدية وأمراض الصحة النفسية وتشخيصها المبكر والتعامل معها وعلاجها بما يتماشى مع الأولويات والسياقات الوطنية، وسنساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الحد من الوفيات وحالات الاعتلال الناجمة عن تلك الأمراض. ونلتزم أيضا بالتصدي لخطر مقاومة مضادات الميكروبات في معالجة الأمراض غير المعدية. ونرحب بتمديد عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية لمواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالحفاظ على الزخم السياسي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لإنهاء سوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030.

45 - ونعرب عن القلق البالغ إزاء استمرار شيوع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم وآثارهما السلبية المستمرة على صحة ورفاه الناس، ونؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. ونسلم بأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية الكافية والمنظومات الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود والقائمة على التنوع والمراعية لأصول التغذية هي أمور بالغة الأهمية للارتقاء بصحة السكان وتحقيق التنمية المستدامة، بسبل منها معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. ونعترف كذلك بالدور الحيوي للمنظومات الغذائية الزراعية المتسمة بكفاءة أكبر والشاملة للجميع والقادرة على الصمود والمستدامة في تعزيز النظم الغذائية الصحية، وتحسين نتائج التغذية، والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونؤكد على الروابط الجوهرية بين سلامة الأغذية والتغذية المناسبة والصحة.

46 - وندرك العبء العالمي الهائل الذي تضعه حوادث المرور على الطرق على كاهل المجتمع من حيث المعاناة البشرية والخسائر الاقتصادية على حد سواء. ونلاحظ العقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، ونتطلع إلى عقد الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم في عام 2026.

47 - ونلتزم بإبداء مزيد من التعاون في مجالات البحوث الطبية، بتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، وأنظمة الإنذار المبكر والاستجابة، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها.

48 - ونحث على إتاحة إمكانية الحصول في الوقت المناسب وعلى نحو منصف ودون عوائق على الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات وغيرها من المنتجات والتكنولوجيات الصحية المأمونة والميسورة التكلفة والناجعة ذات النوعية الجيدة، باعتبار ذلك من العناصر الأساسية للإعمال الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية، وما يتصل بذلك من أهداف التغطية

الصحية الشاملة وتوفير الصحة للجميع، دون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

49 - وندرك ما تنطوي عليه تكنولوجيات الصحة الرقمية، بما في ذلك التكنولوجيات المعينة، من إمكانات تفضي إلى التحول في الارتقاء بتعزيز الصحة والرفاه لأجل الجميع في جميع الأعمار وقدرات القوى العاملة، وتعزيز الوقاية من الأمراض، ودعم تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، ولكن ندرك أيضا ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان الإنصاف وتعزيز التثقيف في مجال الصحة الرقمية.

50 - ونلتزم بإقامة هياكل داعمة للسياسات والإجراءات المتكاملة المتخذة من أجل دعم الصحة النفسية، بما في ذلك في المجال الرقمي، والحد من الوصم وتحسين سبل الوصول إلى وسائل التشخيص والعلاج.

51 - ونلاحظ بقلق بالغ أوجه القصور الشديد الذي كشفت عنه جائحة كوفيد-19 على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من حيث الوقاية والتأهب والكشف عن حالات الطوارئ الصحية المحتملة والاستجابة لها في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وما ينشأ بالتالي عن ذلك من تحديات أمام تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، على جملة مستويات منها قدرة ومرونة جميع النظم الصحية، لا سيما في البلدان النامية، مع الاعتراف بالدور الإيجابي لملايين المهاجرين ومساهماتهم في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها، بما في ذلك دورهم كعاملين أساسيين، ومع استمرار قلقنا البالغ لأن الجائحة كان لها تأثير شديد وغير متناسب على المهاجرين، ومع الاعتراف أيضا بالحاجة إلى تعزيز حصول البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، بإنصاف على لقاحات مأمونة وجيدة وناجعة وفعالة وسهلة المنال وميسورة التكلفة، بما في ذلك لقاحات كوفيد-19.

52 - ونسلم بالحاجة إلى دعم البلدان النامية في اكتساب الخبرة وتعزيز الإنتاج على الصعيدين المحلي والإقليمي في مجال اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية الأخرى من أجل تيسير الحصول عليها بشكل منصف، مع التسليم بأن الأسعار المرتفعة لبعض المنتجات الصحية وعدم الإنصاف في الحصول على هذه المنتجات يعوقان التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ولا سيما في البلدان النامية، ونعرب عن القلق لأن الإمداد بالمنتجات والتكنولوجيات الصحية متوقف على مرافق تصنيع تتركز في عدد قليل من البلدان، ولأن الافتقار إلى قدرات الإنتاج الوطني أو الإقليمي وإلى البنية التحتية الملائمة والخبرة اللوجستية اللازمتين لتخزين وتوزيع وإيصال وسائل التشخيص والأدوية واللقاحات والمنتجات والتكنولوجيات الصحية الأخرى، لا سيما في البلدان النامية، عامل يؤدي، من بين عوامل أخرى، إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التشخيص والعلاج والتلقيح بشكل مأمون وبكفاءة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بعدة أمراض، لا سيما في سياق حالات الطوارئ الصحية. ونسلم أيضا بأن تحقيق التغطية الصحية للجميع يستتبع توفير السبل للناس كافة للحصول دون تمييز على المجموعات المقررة وطنيا من الخدمات الصحية الأساسية الإرشادية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية، وعلى الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية الأساسية، بما فيها التكنولوجيات المعينة، المأمونة والناجعة والجيدة بتكلفة ميسورة.

53 - ونتطلع إلى عقد الاجتماع الرابع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2025 بشأن الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين.

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

54 - ندرك أن عام 2025 يتيح فرصة بالغة الأهمية تلتئم في إطارها كافة البلدان من أجل تكثيف العمل على التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين[18] وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ونقر بأنه لن يتسنى تحقيق الإمكانات البشرية كاملة وبلوغ التنمية المستدامة إلا إذا أتيح لجميع النساء والفتيات التمتع الكامل وعلى أساس المساواة بجميع حقوق الإنسان وتوفير فرص متكافئة وهادفة لهن، ونسلم بما للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أثر تحويلي ومضاعف على التنمية المستدامة.

55 - ونؤكد من جديد الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وضمان تمتع جميع النساء والفتيات طوال حياتهن بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا على أساس المساواة. ونؤكد من جديد كذلك أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهمان بشكل حاسم في إحراز التقدم نحو بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

56 - وسنتخذ تدابير، بسبل تشمل الإجراءات القانونية والمؤسسية والسياسات الاجتماعية الشاملة، لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء وتكافؤ الفرص المتاحة أمامهن في جميع الأوساط والمستويات السياسية والاقتصادية وفي الحياة العامة. ونؤكد أهمية تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال مشاركتهن الكاملة والهادفة على أساس المساواة في عمليات صنع القرار وفي تولي المناصب القيادية على جميع المستويات في جميع مراحل التنمية. ونؤكد من جديد أن جميع النساء والفتيات يؤدين دورا حيويا باعتبارهن عوامل تغيير في سبيل التنمية المستدامة وفي النهوض بمجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

57 - ونسلم بأن الفقر يشكل، بجميع أشكاله وأبعاده، عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بمن فيهن من يعشن في المناطق الريفية، وبأن تأنيث الفقر لا يزال شائعا. ونقر بالروابط المتداعمة القائمة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والقضاء على الفقر. ونؤكد على أهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر. وندرك دور المؤسسات الاجتماعية والمالية في انتشال النساء والفتيات من براثن الفقر، وندرك أيضا أن البلدان، باعتبارها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الإدماج الاجتماعي والشمول الاجتماعي، ينبغي لها أن تستثمر في نظم الرعاية والدعم، ونلتزم، في هذا الصدد، بزيادة الاستثمار في الاقتصاد، بما في ذلك اقتصاد الرعاية، فضلا عن تعزيز الإدماج الاجتماعي والمالي والتمكين الاقتصادي.

(18) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

58 - ونلتزم بضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[19] ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

59 - ونعترف بما تقدمه النساء والفتيات من مساهمات حيوية في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ونسلم بأهمية تنفيذ سياسات مراعية للأسرة وذات منحى أسري تهدف، في جملة أمور، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بكافة حقوق الإنسان، ونسلم أيضا بالحاجة إلى ضمان مراعاة جميع سياسات وبرامج التنمية المستدامة للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للأسر أثناء أدائها لوظائفها المتعددة، وبالحاجة إلى احترام حقوق وقدرات ومسؤوليات جميع أفراد الأسرة. ونسلم أيضا بأهمية إشراك الرجال والفتيان بالكامل، بوصفهم عناصر تحفز على التغيير وتستفيد منه، وبوصفهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

60 - ونلتزم بضمان المشاركة والقيادة على أساس المساواة في المجال الاقتصادي من أجل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، والارتقاء بالمساواة بين الجنسين، وتحسين حياة المرأة ورفاهها، وتسريع تحقيق نتائج التنمية الأخرى. وسنعمل على تعزيز الفرص أمام المرأة لريادة الأعمال وبناء القدرات والشمول المالي والتثقيف المالي، من خلال ضمان إمكانية حصولها على الائتمان والموارد المالية ووصولها إلى الأسواق، والحصول على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغير ذلك من أشكال الملكية والميراث، وتحسين نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، والتصدي للتوزيع غير المتكافئ لأعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وتسهيل مشاركة المرأة الكاملة على قدم المساواة في سوق العمل، وحصولها على قدم المساواة على العمل اللائق والوظائف الجيدة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، بسبل منها سد الفجوة الرقمية بين الجنسين والشمول الرقمي وريادة الأعمال من خلال تعزيز حق المرأة في العمل وحقوقها في مكان العمل واحترامها وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي وتعزيز مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

61 - ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان. حيث تواجه النساء والفتيات في أحيان كثيرة أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز، ونسلم، في هذا الصدد، بالآثار غير المتناسبة التي تطال جميع النساء والفتيات، لا سيما من يعشن منهن في أوضاع هشة وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وكذلك نساء وفتيات الشعوب الأصلية والنساء والفتيات الريفيات واللاتي يعشن في المناطق النائية والنساء العاملات المهاجرات. ونكرر تأكيد الحاجة الملحة للتصدي للحواجز الهيكلية القائمة مثل القوانين والسياسات التمييزية والتنميط الجنساني والممارسات الضارة والأعراف والمواقف الاجتماعية السلبية، وذلك لضمان حماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، فضلا عن حصولهن على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغير ذلك من أشكال الملكية والميراث والموارد الأخرى وعلى الائتمان والموارد المالية والخدمات. ونحث البلدان على إدماج استراتيجيات المساواة بين الجنسين بشكل تام في الأطر الوطنية للتنمية المستدامة من أجل النهوض بالإجراءات العاجلة وتعزيز اتساق

(19) *تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

السياسات، مع الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين سيتطلب اتخاذ إجراءات محددة الأهداف تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياساتنا وبرامجنا بشكل نظمي.

62 - ونؤكد التزامنا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالبيئة وتغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع التسليم بالأثر غير المتناسب لتغيّر المناخ والكوارث على النساء والفتيات، ولا سيما من يعشن منهن في أوضاع هشة، وتعزيز قدرة النساء والفتيات على الصمود وعلى التكيف في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث، وتشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بمسائل البيئة وتغيّر المناخ وتولي أدوار قيادية فيها.

63 - ونلتزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، في الأماكن العامة والخاصة، في السياقات الشخصية والرقمية على حد سواء، ومنعها والتصدي لها، مثل العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي، وجرائم القتل بدافع جنساني، بما في ذلك قتل الإناث، والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وكذلك عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالأشخاص وأشكال الرق المعاصرة وأشكال الاستغلال الأخرى. ونشدد على أن العنف ضد النساء والفتيات يشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأنه ينتهك حقهن في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن، وندعو إلى إتاحة وصول النساء بشكل كامل إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية الفعالة واستفادتهن من خدمات الرعاية الصحية والنفسية الاجتماعية، بما في ذلك الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

64 - وسنكفل الحق في التعليم للنساء والفتيات من خلال ضمان توفير فرص التعليم الجيد الشامل والمنصف وفرص التعلم مدى الحياة وفي حصولهن على قدم المساواة على التدريب والمنح الدراسية والزمالات واستفادتهن من التطوير الوظيفي، وتقديم الدعم للنساء والفتيات في تنويع الخيارات التعليمية والمهنية المتاحة لهن في المجالات الناشئة، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واكتساب المهارات الرقمية، سعيا إلى ضمان إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، وتوسيع نطاق التعليم المهني والتقني ليشمل جميع النساء والفتيات، واكتساب المعارف والمهارات، ولا سيما في العصر الرقمي، والعمل حسب الاقتضاء على تشجيع حصول الجميع على التعليم المتعدد اللغات والشامل لعدة ثقافات.

65 - ونؤكد من جديد أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام وفي مساعي منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام هي أحد العوامل الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونؤكد من جديد كذلك على الجهود المتواصلة التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها بإيلاء أولوية عليا لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في سياق خطة عام 2030، وفقا لولاية كل منها.

الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

66 – نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في كافة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالاستثمار في الاقتصاد، بما في ذلك اقتصاد الرعاية، لاستعادة وتهيئة فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم من أجل تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بسبل منها التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

67 – وسنتخذ إجراءات لضمان توفير الدخل الكافي والوظائف الجيدة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، من أجل إحراز التقدم في مطمح توفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير النظامي والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وسنضمن الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وسنعمل على تعزيز برامج إعادة تأهيل القوى العاملة وتحسين مهارتها، والسياسات الاقتصادية المدعومة ببيئة مواتية على جميع المستويات، بسبل منها تعزيز الحوار الاجتماعي وتقويته. وسنعمل أيضا على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة لاقتصاداتنا ودعم التنويع الاقتصادي.

68 – ونتعهد بتعزيز الانتقال إلى العمالة النظامية، وتعزيز الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمعممة والمستدامة والملائمة للظروف الوطنية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

69 – ونلاحظ بأن عددا غير متناسب من العمال الشباب والعمال المهاجرين والنساء يعملون في وظائف غير نظامية وفي نظم السوق غير الرسمية، وبأن الفجوة في الأجور بين الجنسين تظل قائمة.

70 – وسنكثف الجهود من أجل تحسين الكفاءة بشكل تدريجي، حتى عام 2030، في استخدام الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج، وسنعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وسنواصل تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[20] في إطار تنفيذ الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023–2030[21]، مع اتخاذ جميع البلدان لإجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دورا رائدا، وتقاسم أفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية في التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك من خلال نهج من قبيل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الحيوي المستدام.

71 – ونسلم بالدور المهم للاقتصاد الإبداعي والقطاع الثقافي باعتبارهما محركين للنمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع، مؤكدين على أنهما لا يولدان الدخل وفرص العمل اللائق ويسهمان في التجارة العالمية في السلع والخدمات فحسب، بل يدعمان أيضا تسريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية العالمية ويعززان الإدماج والتنويع الاقتصادي والابتكار والتعددية الثقافية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود واتباع نهج الشامل إزاء التنمية المستدامة.

72 – ونسلم بدور منظمة العمل الدولية والجهات المكونة لها، أي الحكومات وأرباب العمل والعمال، وبالإسهامات الإيجابية التي قدمتها في سبيل تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق للجميع.

(20) A/CONF.216/5، المرفق.

(21) انظر A/77/607.

73 - ونعترف بأن المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي، والحظر الفعلي لعمل الأطفال، والقضاء على جميع أشكال السخرة أو العمل القسري، والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمالة والمهن، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، هي عوامل حيوية للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة من خلال العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة التي تلبي احتياجات الجميع، ولا سيما النساء. وندعو أيضا إلى إزالة جميع الحواجز التي تمنع الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص العمل اللائق بشكل عادل.

74 - وسنتخذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء أشكال الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله.

75 - ونسلم بالدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يشمل التعاونيات وغيرها من المؤسسات المجتمعية، في تهيئة فرص العمل اللائق، وتعزيز الاقتصادات المحلية، والنهوض بالتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراعاة الخصوصيات المحلية في ذلك.

76 - ونلتزم بإشراك الشباب في صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة المعدة لتلبية احتياجاتهم الخاصة وضمان تعليمهم واكتسابهم للمهارات، بما في ذلك المهارات الرقمية، بحيث يزودون بالأدوات والإمكانات اللازمة للازدهار في المستقبل والاندماج بشكل أفضل في سوق العمل المتغير والحصول على وظائف لائقة في مجالات منها النظم الزراعية الغذائية وقطاع السياحة باعتبارهما مصدرين رئيسيين للعمالة، لا سيما عمالة الشباب في البلدان النامية، التي هي في حاجة إلى الدعم المستدام من أجل النهوض بدورها في تنفيذ خطة عام 2030.

77 - ونلتزم بتيسير ريادة المرأة للأعمال من خلال دعمها في الحصول على الموارد المالية والتكنولوجيات الملائمة وتعبئتها، وزيادة فرص العمل وفرص السوق المتاحة لها من خلال بناء القدرات والتعليم والتدريب الموجهين وزيادة أشكال الحماية القانونية في مكان العمل، وتحسين فرص الوصول إلى التمويل والاستثمار، والأدوات التجارية، ووسائل تطوير الأعمال التجارية، والتدريب.

78 - ونحيط علما مع التقدير بمبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، ونشجع جميع البلدان على النظر في دعم تنفيذها.

79 - ونسلم بحاجة البلدان النامية الغنية بالمعادن الحرجة إلى إضافة القيمة إلى سلاسل إمداداتها، بما يتماشى مع ركائز التنمية المستدامة الثلاث على نحو متوازن، كوسيلة للمساهمة في تحولها الهيكلي الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل اللائق، وزيادة إيرادات التصدير، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

80 - ونشجع البحوث والتعاون الدولي لوضع تدابير لتحديد وتقييم آثار استخدام نظم الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، وتقديم الدعم للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على القوى العاملة، خاصة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز البرامج الرامية إلى التدريب الرقمي وبناء القدرات ودعم الابتكار وتعزيز الانتفاع بفوائد نظم الذكاء الاصطناعي.

81 - وسنعمل على النهوض بالسياسات الإنمائية المنحى التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وتهيئة فرص العمل اللائق وريادة الأعمال والإبداع والابتكار، ولا سيما في البلدان النامية، فضلا عن تعزيز بناء القدرات

وتحسين فرص حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية، مع تشجيع نموها وإضفاء الطابع النظامي عليها. ونلتزم أيضا بمعالجة التحديات التي تواجه أوساط الأعمال التجارية المحلية، عن طريق دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في جميع مراحل سلاسل القيمة، العاملة ضمن الاقتصادات النظامية وغير النظامية على حد سواء.

82 - وسنستثمر في التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع في جميع المستويات، وفي التعليم والتدريب المهنيين، وسنضمن انتفاع جميع الفتيات والفتيان من النماء في مرحلة الطفولة المبكرة حتى يكونوا مستعدين للسير قدما نحو التعليم العالي. وسنعمل أيضا على تعزيز فرص التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات لأجل الجميع، لدعم إعداد قوة عاملة ذات مهارات عالية، فضلا عن تعزيز التعاون العالمي في تنمية المهارات، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات لتيسير تنقل اليد العاملة.

الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

83 - نلتزم بتعزيز وتسريع العمل على نحو عادل يفضي إلى التحول في مجالات حفظ البيئة البحرية وإصلاحها والحوكمة المحيطية ومصايد الأسماك المستدامة وتعزيز الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، وبمنع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بشكل كبير ومكافحته، مع الإشارة إلى اعتماد الإعلان السياسي في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي استضافته فرنسا وكوستاريكا وعُقد في نيس بفرنسا في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025[22].

84 - وما تزال حالة الطوارئ العالمية التي يشهدها المحيط تثير جزعنا، ونعترف بأن سلامة المحيط وقدرته على الصمود وعلى العطاء وحفظ المحيطات ونظمها الإيكولوجية ومواردها وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام عامل أساسي في الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات والأمن الغذائي والتغذية، وهو يدعم الروابط الثقافية والاجتماعية العميقة. لذا، فمن الأهمية بمكان تحقيق خطة عام 2023.

85 - ونشدد على أن ما نتخذه من إجراءات تنفيذا للهدف 14 ينبغي أن يكون متوافقا مع الصكوك القانونية أو الترتيبات أو العمليات أو الآليات أو الكيانات القائمة، وأن يعززها ولا يكررها أو يقوضها. ونؤكد ضرورة تعزيز تدابير حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عبر تنفيذ القانون الدولي المتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[23] التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على نحو ما تشير إليه الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"[24].

86 - وندرك الدور الحاسم للنقل البحري والطرق البحرية والبنية التحتية البحرية في الاقتصاد العالمي والتجارة والأمن الغذائي وأمن الطاقة وكذلك التحديات الكبيرة المرتبطة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في هذا القطاع. ونحيط علما باعتماد المنظمة البحرية الدولية لاستراتيجية عام 2023 بشأن الحد من انبعاثات

(22) قرار الجمعية العامة 314/79، المرفق.

(23) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363.

(24) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

غازات الدفيئة من السفن وطموحها إلى الوصول إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري في قطاع الشحن الدولي بحلول عام 2050 أو ما يقاربه.

87 - وندرك ما تتيحه الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات من فرص هائلة للدول، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق النمو المستدام الشامل للجميع والحفاظ في الآن نفسه على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وقدرتها على الصمود والعطاء لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. ونسلّم بالإمكانات التي تنطوي عليها مبادرات الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحرفية لتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية والعمالة. ونبرز أيضا الحاجة إلى الاستثمار في هذه المبادرات، وتوفير الحوافز من أجل تعزيز الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات على نحو مستدام، بسبل منها تعزيز مصايد الأسماك المستدامة ووضع حد للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بما يتماشى مع الغايتين 14-4 و 14-6 من أهداف التنمية المستدامة، والأخذ بالممارسات الشفافة في إدارة مصايد الأسماك وتعزيز تبادل البيانات، وفقا للقواعد واللوائح الوطنية. ونؤكد أنه يجب تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والأبعاد البيئية والاجتماعية في الإدارة المستدامة للمحيطات.

88 - ونؤكد على الدور الحاسم للمرأة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والاقتصادات الساحلية وفي تعزيز الأمن الغذائي، ونلتزم بالتصدي للعوائق الهيكلية ذات الصلة التي تواجهها.

89 - ونؤكد أهمية أوجه الترابط بين المحيط والمناخ والتنوع البيولوجي وندعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية معززة ومنسقة للحد من وقع تغير المناخ والتحمض على سلامة المحيط وأنواع الكائنات التي تعيش فيه ونظمه الإيكولوجية والمجتمعات المحلية الساحلية ومنها تلك التي تعتمد على المحيط في غذائها وسبل عيشها.

90 - ونؤكد أن المحيط يؤدي دورا أساسيا في التخفيف من وطأة الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما بفضل قدرته على التكيف والتعافي. ويساورنا القلق البالغ لتدهور قدرة المحيط ونظمه الإيكولوجية على تنظيم المناخ ودعم التكيف. ويتأثر المحيط ونظمه الإيكولوجية بتغير المناخ والتحمض تأثرا سلبيا، بما في ذلك احترار المحيط وبطء دورانه، علاوة على التلوث البحري وفقدان التنوع البيولوجي والأترفة وتراجع الأوكسجين، وكلها تزيد من حدة تلك المشاكل.

91 - وندعو إلى تعزيز إجراءات التكيف والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث القائمة على المحيطات في المناطق والمجتمعات المحلية البحرية والساحلية، بما في ذلك من خلال الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية لحماية النظم الإيكولوجية الساحلية التي هي بمثابة حواجز طبيعية وحفظها وإصلاحها.

92 - ويجب أن يكون العمل في مجال المحيطات مستندا إلى أفضل المعلومات العلمية والمعارف المتاحة، بما يشمل المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، حيثما كان ذلك متاحا، مع الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واحترامها، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[25]، وكذلك المجتمعات المحلية، في مجال حفظ المحيط والبحار والموارد البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون بالعمل

(25) قرار الجمعية العامة 295/61، المرفق.

في مجال المحيطات وفقا للفقرات 30 (أ) إلى (ط) من الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط لعام 2025.

93 - ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكوليها، وكذلك إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما يشمل أهدافه وغاياته المتعلقة بالمحيط وكذلك مهمته المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030 ووضع المجتمع العالمي في مسار يفضي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، ونسلم بما لتدابير حفظ المحيط والبحار والموارد البحرية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام من دور في بلوغ هذه الأهداف.

94 - ونحيط باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام[26]، ونهيب بالدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التي لم تنظر بعد في التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه أو الموافقة عليه أو قبوله إلى أن تفعل ذلك. ونشدد على أهمية التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق وبتنفيذه على نحو فعال.

95 - ونؤكد من جديد التزامنا المشترك بتسريع العمل في سبيل منع التلوث البحري بجميع أشكاله وخفضه بشكل كبير والتحكم فيه، وكذلك التزامنا بوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، على النحو الوارد في الفقرتين 16 و 15 على التوالي من الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط لعام 2025.

96 - وندرك أن الهدف 14 هو أحد أهداف التنمية المستدامة الأدنى تمويلا وأن الإسراع بالعمل في مجال المحيطات على الصعيد العالمي يتطلب مقدارا كبيرا من التمويل الميسر كما يتطلب الوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة بموجب الاتفاقات الحكومية الدولية المبرمة في هذا الشأن. ويقتضي أيضا إتاحة وسائل تنفيذ ملائمة ومعززة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لسد النقص الحاصل في تمويل الهدف 14. ونحن ملتزمون في هذا الصدد بالعمل على سد نقص التمويل هذا وفقا للفقرات 31 (أ) إلى (و) من الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط لعام 2025.

97 - ونثمّن ما قُطع من التزامات طوعية من أجل تنفيذ الهدف 14، في محافل من ضمنها مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمحيط، ونشجع على إقامة شراكات لتوسيع نطاق المبادرات وتعظيم أثرها. ونقر بالطبيعة الشاملة للالتزامات الطوعية ونشجع على استعراض التقدم المحرز في الإيفاء بتلك الالتزامات ومتابعة تنفيذها على الوجه المناسب.

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

98 - نبرز بأن أهمية عملية التمويل من أجل التنمية حاسمة في زيادة تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ جميع غاياتها، وتوطيد التضامن الدولي وجعل الحوكمة الاقتصادية العالمية أكثر شمولا وتمثيلا وإنصافا وفعالية لإعادة بناء الثقة في المؤسسات العالمية ودعم تعددية الأطراف. ونؤكد من جديد أن خطة عمل أديس أبابا تظل جزءا لا يتجزأ من خطة

(26) A/CONF.232/2023/4.

التنمية المستدامة لعام 2030، وهي تدعم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام 2030 وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها.

99 - ونرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المعنونة "التزام إشبيلية"، التي تجدد الإطار العالمي لتمويل التنمية، بالاستفادة من خطة عمل أديس أبابا[27]، وندعو إلى تنفيذها في الوقت المناسب وبفعالية. ونتمسك أيضا بجميع الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري لعام 2002[28] وإعلان الدوحة لعام 2008[29] والالتزامات ذات الصلة في ميثاق المستقبل، وسوف نعمل على النهوض بها.

100 - ونلتزم بمواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين مرونته وتماسكه وفعاليته في التصدي للتحديات والأزمات حاضرا ومستقبلا. ونلتزم بجعل الحوكمة الاقتصادية العالمية أكثر شمولا وتمثيلا وإنصافا وفعالية لتجسيد الحقائق الراهنة بصورة أفضل. وسوف نعزز أدوار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات الدولية المعنية، مسلمين في الوقت ذاته بولاية كل منها وبهيئاتها الإدارية المستقلة. وسوف نحسن التنسيق والتكامل فيما بينها.

101 - ونؤكد من جديد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لتوسيع وتعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية. ويجب على الهيكل المالي الدولي أن يتكيف باستمرار مع الواقع العالمي المتغير، وأن يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وأن يستجيب للاحتياجات والتحديات المتغيرة ومواطن الضعف التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

102 - ونؤكد من جديد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها عنصرا رئيسيا في التعاون الإنمائي الدولي في مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة. ونسلم بالحاجة الملحة إلى بذل جهود مطردة لعكس مسار التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية ونحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة حجم التزامات كل منها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والإيفاء بها، بما في ذلك التزام معظم تلك البلدان منذ أمد طويل ببلوغ غاية تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ونقدر إيفاء بعض البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، كما نقدر قيام بعض آخر بوضع أطر زمنية محددة وملزمة لبلوغ غايات المساعدة الإنمائية الرسمية. وندعو البلدان الأخرى إلى القيام بالمثل فيما يتعلق بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقررة على المستوى القطري والمتوافقة مع أولويات التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك إمكانية زيادة دعم الميزانية في المساعدة الإنمائية الرسمية.

103 - وسوف نعمل على أن تكون الموارد والسياسات والخطط العامة مرتكزَ ما نبذله من جهود في سبيل تحريك عجلة الاستثمار في التنمية المستدامة. وتؤكد خطة عمل أديس أبابا على الدور المركزي الذي تنهض به السياسات العامة وتعبئة الموارد العامة المحلية واستخدامها بفعالية في تمويل التنمية المستدامة. وعلى

(27) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(28) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(29) قرار الجمعية العامة 239/63، المرفق.

الرغم من الزيادة الملحوظة التي طرأت في الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان النامية إبان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت السنوات الأخيرة ركودا وانتكاسات في مناخ يطبعه ضعف النمو الاقتصادي العالمي. يضاف إلى ذلك أن القواعد الضريبية الدولية الحالية كثيرا ما لا تستجيب استجابة تامة للاحتياجات والأولويات والقدرات المختلفة التي توجد في البلدان النامية، ومنها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل. ويتطلب حشد موارد عامة محلية إضافية وضمان استخدامها بفعالية وكفاءة استخداما يكون ذا وقع إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة اتخاذَ إجراءات وطنية حاسمة توطد النظم المالية وتشجع تَدرُّجيتها وتسهم في بناء قدرتها على الصمود في الأجل الطويل ومواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة بطرق من جملتها الاسترشاد بالبيانات والإحصاءات في عملية اتخاذ القرارات. ويجب الحرص في عالمنا الذي يتسم بالترابط ويتزايد فيه التطور الرقمي على أن تُستكمل الجهود المحلية بالتعاون الدولي بطرق من بينها التعاون الدولي الفعال الشامل للجميع في المسائل الضريبية، وتحسين القدرة على تحصيل الإيرادات واتخاذ تدابير قوية لمنع ممارسات التهرب الضريبي والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها. ولمصارف التنمية الوطنية والعامة أيضا دور حاسم في تعبئة الاستثمار في جهود التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد الاحترام التام للسيادة الوطنية، ولكل بلد الحق في أن يختار أولوياته وسياساته الوطنية وفق ما تمليه ظروفه.

104 - ونسلم بأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة هي مصدر هام من مصادر التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية وتوليد الدخل، وهي تمكن من تحقيق زيادات سريعة ومطردة في مستويات معيشة جميع الناس، وتوفر حلولا تكنولوجية للتصنيع السليم بيئيا. وندعو إلى تعميق التعاون في سبيل تسريع تصنيع وتحديث البلدان النامية بشكل شامل ومستدام، عن طريق تقديم الدعم لأغراض منها تطوير التكنولوجيا والبحث والابتكار على الصعيد المحلي وبناء القدرات في مجال الإنتاج الصناعي والتصنيع لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل أفضل في سلاسل الصناعة والقيمة والإمداد والأسواق العالمية.

105 - ونلتزم مجددا بالعمل على كفالة اتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

106 - ونعيد التأكيد على أن التجارة الدولية محرك للنمو الشامل والقضاء على الفقر، وهي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ونعقد العزم على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد وغير التمييزي والمنفتح والعادل والشامل للجميع والمنصف والشفاف، والذي تقوم منظمة التجارة العالمية بالدور المحوري فيه.

107 - ونؤكد من جديد قرار الإعلان عن حزمة طموحة من الإصلاحات والإجراءات لسد هذا النقص في التمويل على سبيل الاستعجال، وتحفيز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع. وسنتخذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز الحيز المالي ومعالجة تحديات الديون التي تواجهها البلدان النامية وخفض تكلفة رأس المال. وسنعمل على توفير تمويل إضافي مبتكر يكون وافيا ميسرا ويمكن التنبؤ به والوصول إليه وتعبئته من جميع المصادر، ونعترف بالمزايا النسبية للتمويل العام والخاص.

108 - ونرحب بدور التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، ونكرر تأكيده، فهو لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. ونقر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر

مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونسلم أيضا بأهمية التعاون الثلاثي.

109 - ونشدد على أن زيادة وتحسين فرص البلدان النامية في الحصول بشروط متفق عليها على التمويل، بما فيه التمويل الميسر، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، أمر في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

110 - وندعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة. ونلتزم بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة ديون أخرى. ونسلم بأهمية التحديات وأوجه الضعف الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية والداخلية. وندعو إلى تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف والتنسيق من قبل جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة.

111 - ونعترف بدور حقوق السحب الخاصة في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. ونرحب بإصدار صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة في عام 2021، وإعادة توجيهها من خلال تسهيلات الصندوق التي تم صرفها بالفعل. وندعو إلى الوفاء الفوري بالتعهدات القائمة بشأن إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة. ونشجع انضمام المزيد من البلدان إلى الجهود الطوعية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وأما البلدان القادرة على القيام طواعية بإعادة توجيه ما لا يقل عن نصف حقوق السحب الخاصة بها إلى البلدان النامية فندعوها إلى القيام بذلك، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ لحقوق السحب الخاصة بطابع السيولة وصفة الأصل الاحتياطي.

112 - وندعو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى النظر في وضع دليل لحقوق السحب الخاصة، يتضمن توجيهات تشغيلية ويعزز دور حقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات والصدمات، بما يتماشى مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. ونشجع كذلك صندوق النقد الدولي على مواصلة السعي لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل، عند ظهورها، إلى استكمال الأصول الاحتياطية القائمة من خلال مخصصات حقوق السحب الخاصة. ونشجع الصندوق على مواصلة استعراض دور حقوق السحب الخاصة ومكانتها في النظام النقدي الدولي.

113 - وسوف نعمل على تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في المسائل الضريبية، الذي يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكن البلدان من تعبئة مواردها المحلية بشكل فعال، ونشدد على أن هياكل الإدارة الضريبية الدولية الحالية تحتاج إلى تحسينات. ونحن ملتزمون بتعزيز شمول وفعالية التعاون في المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، مع مراعاة عمل المنتديات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، وسنواصل الانخراط البناء في العملية الرامية إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

114 - ونجدد التزامنا بمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن استرداد الأصول وإعادتها. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة.

115 - ونلتزم بتقديم الدعم الكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواصلة تعزيزها، بما يشمل نظام المنسقين المقيمين، لجعل المنظومة أكثر استراتيجية وتجاوبا وخضوعا للمساءلة وتعاونا وتكاملا في دعم البلدان النامية لتحقيق خطة عام 2030 ومعالجة التحديات الراهنة والجديدة والناشئة التي تعترض التنمية المستدامة، وفقا للميثاق، ودعما للأولويات والسياسات الوطنية، بما في ذلك من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وندعو إلى زيادة ما يلزم لتحقيق هذه الأهداف من التمويل الكافي والمستدام والمضمون.

116 - وسنواصل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة. وسنوسع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، بسبل منها تعزيز الاتصال على مستوى بنيتها التحتية الرقمية، وبناء قدراتها، وإتاحة استفادتها من الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى، وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. ونلتزم بسد الفجوات العلمية والتكنولوجية والابتكارية وبتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة، بسبل منها تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي. وسنعمل على تعزيز مبادرات بناء القدرات من أجل تحسين مؤسسات البحث الوطنية وشبكات تبادل المعارف وبناء القدرات المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، مما يمثل أهمية حاسمة في تمكين البلدان النامية من تسخير العلم والتكنولوجيا والحلول القائمة على الأدلة في سبيل دفع عجلة التنمية المستدامة وسد الفجوات المستمرة في مجال الابتكار.

117 - وسنعمل على تعزيز الوصول المنصف والشامل إلى الذكاء الاصطناعي وتطويره وتوفير التمويل الكافي لدعم البلدان النامية في بناء قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، واعتماد نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة، وندعم في هذا السياق تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات. ونقر بالحاجة إلى مشاركة وإسهام البلدان النامية على نحو شامل وهادف في العمليات والمنتديات الدولية المعنية بالذكاء الاصطناعي، ولا سيما في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي. ونأخذ في الاعتبار النتائج السابقة المتفق عليها دوليا والعمليات الجارية، بما في ذلك المبادئ والأهداف ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي الواردة في التعاهد الرقمي العالمي، فضلا عن الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

118 - ونلتزم بتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 على المستويات جميعا، بطرق من جملتها إشراك السلطات المحلية وتمكينها لضمان الملكية المحلية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تمكين المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات المحلية، من أجل ضمان تنفيذ الأولويات الإنمائية على المستوى المحلي.

119 - وسوف ننظر في استخدام مقاييس تكميلية للتقدم تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي كتكملة للسياسات والممارسات الحالية. وينبغي أن تعكس هذه المقاييس التقدم المحرز في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك في النظر في توفير المعلومات اللازمة للحصول على تمويل التنمية والاستفادة من التعاون التقني من أجل كفالة اتباع نهج شامل إزاء التعاون الدولي.

120 - ونؤكد من جديد التزامنا السياسي بالتنفيذ الكامل في الوقت المناسب للالتزامات الواردة في قرار الجمعية العامة 1/79 بوضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، لأجل اتباع نهج أكثر شمولا إزاء التعاون الدولي يسترشد به في الحصول على تمويل التنمية. ونرحب بإنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع توصيات بشأن عدد محدود من مؤشرات التنمية المستدامة المملوكة للبلدان والقابلة للتطبيق عالميا التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، ونتطلع إلى عملية حكومية دولية تجرى لاحقا بقيادة الأمم المتحدة.

121 - ونرحب باتخاذ الجمعية العامة لقرارها 322/78 بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للولاية الواردة فيه.

122 - ونلاحظ أن توافر البيانات، الذي عزز قاعدة الأدلة اللازمة لصنع السياسات، شهد تحسنا، وأن ثمة حاجة مع ذلك إلى بذل المزيد من الجهود بالنظر إلى الثغرات القائمة. ويتعين تعزيز الشراكات والابتكار وبناء القدرات لضمان إمكانية الوصول إلى البيانات وإمكانية استخدامها وموثوقيتها.

123 - ونرحب أيضا بانخراط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومشاركتها بشكل هادف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الاستعراضات الوطنية الطوعية

124 - نشيد بالبلدان الخمسة والثلاثين التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

125 - وندرك أن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها البلدان تعكس جهودها في سبيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية، ونقر بضرورة مواصلة دعم البلدان في إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية، بسبل منها مجموعة الأصدقاء المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية التي تشترك الفلبين والمغرب في رئاستها. ونشجع جميع البلدان على تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية قبل عام 2030.

126 - ونشجع جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية لاستعراضاتها الوطنية الطوعية، وتبادل نهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. ونشجع على تقديم دعم أكبر للبلدان النامية في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية بالاستناد إلى الأدلة والبيانات بقدر أكبر، وذلك لتعزيز جملة أمور منها قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم البيانات على ضمان إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة ومصنفة عالية الجودة في الوقت المناسب، وتمكينها من المشاركة الكاملة في فرص التعلم والتعاون هذه والاستفادة منها. ونؤكد على قيمة التعلم من الأقران كأداة قوية لتعزيز التفاهم المتبادل واستلهام الحلول المبتكرة.

127 - وسنعمل على تعزيز استخدام الاستعراضات الوطنية الطوعية كأداة لتبادل المعرفة وتتبع التقدم المحرز، بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

128 - ونشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وفي الإعداد للاستعراضات الوطنية الطوعية.

129 - ونشجع البلدان على النظر في وضع خرائط طريق وطنية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعرضها حتى عام 2030 ودعم السلطات المحلية في إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية.

130 - وندرك أن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها البلدان تعكس جهودها في سبيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية، ونقر بضرورة مواصلة دعم البلدان في إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية، ويشمل ذلك عمل مجموعة الأصدقاء المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية. ونشجع جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية، وعلى تبادل نهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.